الفصل السادس

لخاتمة

أدت عملية العولمة خلال العقد الماضي وخاصة في نطاق العولمة المنتجة إلى تعديل العلاقات بين أسواق العديد من البلدان، بما في ذلك الإمارات، بشكل مكثف، وعززت إعادة تحديد شكل عمل الدولة في المناطق الداخلية من البلاد وفي السيناريو الاقتصادي الدولي، حيث كان هناك سباق حاد من جانب الاقتصادات الوطنية لتغيير أنماط العلاقة مع الأسواق الدولية. وتحرير الأسواق، وإلغاء الضوابط، والخصخصة، والإجراءات الاستراتيجية للقطاعين العام والخاص كانت مسؤولة عن تكثيف هذه العملية، بما في ذلك تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلدان.

من الواضح أن الإصلاحات التي تم تنفيذها منذ منتصف العقد الماضي كان لها تأثير إيجابي على نظرة المستثمرين الأجانب لبيئة ممارسة الأعمال التجارية بالإمارات، إن أعداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد، بعد فترة وجيزة من تنفيذ هذه الإصلاحات، تدل على هذا التأكيد، ومع ذلك ينظر إلى التدابير المعتمدة على أنها بداية لعملية طويلة الأمد، وتعمل المملكة على استمرارية الإصلاحيات والمبادرات التي تساهم في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد.

أولاً/ النتائج:

- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ١٥ عالمياً والأولى إقليمياً في مؤشر كيرني لثقة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بفضل تشريعاتها الصديقة للاستثمار والمستثمرين والتي تسعى لحماية المستثمرين وتوفير فرص استثمارية جديدة وضمان استقرار الأعمال.
- يمكن فهم العولمة على أنها اتجاه نحو سوق واحدة، مما يفرض تحديات كبيرة على البلدان النامية. تتميز هذه العملية بالتكامل العالمي المتزايد وبتحول العوامل الاقتصادية عبر الوطنية، وبهذه الطريقة عززت الشركات متعددة الجنسيات من وجودها في البلدان النامية.
- يعد نمو الأسواق في البلدان النامية وتحسين البنية التحتية الداخلية لهذه البلدان، والمؤشرات الاجتماعية الجيدة من المتغيرات المهمة التي لاحظتها الشركات الوافدة، والتي ترى فرصًا جديدة لتوسيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تميل الشركات عبر الوطنية إلى اتباع السياسات الداخلية للبلدان المستهدفة عن كثب، من أجل مزيد من التور والتنمية في البلد المستضيفة.
- ساهم القانون الإماراتي الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى جذب المزيد من الاستثمارات للبلاد، وخاصة أنه مرن للغاية حيث يمكن أن يزيل أو يضيف إلى قائمة المجالات التي لا يمكن العمل مع المستثمرين من خلالها تبعًا لمصلحة البلاد، على عكس عدد من القوانين الأخرى للبلاد العربية المتعددة.
- تلعب صناديق الثروة السيادية دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار في القطاع المالي، حيث تم تصنيف صناديق الثروة السيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك جهاز الإمارات للاستثمار من بين أفضل صناديق الثروة السيادية في المنطقة من قبل معهد صناديق الثروة السيادية.

- التحرير الواسع لتدفقات رأس المال كان له نتيجة مباشرة تشكيل مساحة في السوق الدولية شديدة التنافسية، مما يتسبب في تمييز صعب بين الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي عادة إلى الزيادة الاستثمار الوطني، وزيادة المنافسة والوصول إلى أسواق التصدير، وبالتالي تحسين التنمية الاقتصادية.
- العلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات والحكومات المضيفة، لا سيما في أقل البلدان نمواً، معقدة، ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أنها تسعى إلى تعظيم منافعها الاقتصادية، بينما تسعى حكومات هذه الدول إلى تعظيم القيمة المضافة التي يمكن أن يتركها نشاط الشركات متعددة الجنسيات، خاصة تلك التي تظل داخل حدود الدولة، وبالمثل نظرًا لخصائص مساهمة التكنولوجيا ورأس المال والموقع وما إلى ذلك، وغالبًا ما يُعتقد أن الشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقدرة تفاوضية أكبر من الحكومات الوطنية.
- هناك جدل كبير حول الآثار المحتملة للشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف، وأكثر من ذلك إذا كانت في عملية التنمية. عادة ما يكون تحليل التكلفة والفائدة لهذه العلاقة معقدًا.
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المؤسسات متعددة الجنسيات أن يشرع في ترقية الموارد من خلال تدريب الموظفين المحليين على تشغيل معدات وأساليب إنتاج جديدة، وقبل كل شيء على استخدام التقنيات الجديدة، ويؤدي نقل أساليب العمل المبتكرة إلى زيادة الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الوقت المتاح للأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدفع المنافسة الإضافية الشركات الحالية إلى تحسين كفاءتها.
- هناك بعض الآثار السيئة التي قد تسببها الشركات متعددة الجنسيات منها التأثير على الشركات الصغيرة والمتوسطة واستبعادها من الأسواق، والهيمنة السياسية على البلاد.

- يتم الآن إزالة الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي، حيث تحاول الحكومات تحسين ظروف المستثمرين، لهذا الغرض يتم اعتماد القوانين وإجراء التعديلات والإضافات على القوانين القائمة، حيث يتاح الأجانب الفرصة للحصول على ملكية الأرض، كما تم إنشاء وكالة تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدون صلاحيات محددة.

ثانياً/ التوصيات:

١. **إزالة الحواجز:** يعيد أكثر من ثلث المستثمرين استثمار جميع أرباحهم في البلد المضيف، حيث يقدرون السياسات التي تساعدهم على توسيع أعمالهم أكثر من مجرد السياسات التي تستخدمها الحكومات لجذبهم، وبذلك يعتبر التبسيط التنظيمي، وإزالة الحواجز أمام دخول الاستثمار، ومعالجة قيود البنية التحتية (على سبيل المثال الوصول إلى الكهرباء والنقل) من بين أهم إشارات بناء الثقة التي يمكن أن تنتج نتائج سريعة وتحفز استجابة من القطاع الخاص، بالإضافة إلى جعل القوانين أكثر مرونة.

٢. **المزيد من الضمانات:** تعتبر ضمانات حماية الاستثمار ضرورية للاحتفاظ بالتدفقات طويلة الأجل في جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع نطاقها. وبالتالي لابد من وجود أنواعًا مختلفة من الحماية القانونية على أنها مهمة أو رئيسية، وتشمل هذه الضمانات القدرة على تحويل الأموال داخل وخارج البلاد، ووجود تدابير حماية قانونية ضد المصادرة، وخرق العقد، والسلوك الحكومي غير الشفاف أو التعسفي.

٣. **إنشاء وتعزيز آلية إقليمية رفيعة المستوى للتنسيق:** من الضروري أن يكون هناك تنسيق على أعلى مستوى في الوكالات والسلطات الإقليمية من أجل تعزيز المنطقة لجذب استثمارات عالية

الجودة، وهذا لن يسمح فقط بالترويج المناسب للمنطقة ولكن يضمن أيضًا اتباع نهج استراتيجي ومنظم للمنطقة تجاه نموها وتنميتها الاقتصادية.

٤. **تحديد نقاط القوة في المنطقة لممارسة الأعمال التجارية:** الأمر المثالي هو البدء بتشخيص المنطقة من منظور الإمكانات الإنتاجية، ومرافق النقل واللوجستيات، وتوافر المواهب البشرية، وتكاليف التشغيل، والمزايا الضريبية الحالية، والاتصال الجوي، والوصول إلى الموانئ وشبكة الأعمال القائمة، من بين عناصر أخرى. هذا التشخيص الأول سيسهل إلى حد كبير الخطوات التالية.

٥. **تحديد القطاعات الأكثر ملاءمة لممارسة الأعمال التجارية:** بناءً على التشخيص السابق ، من الممكن تحديد القطاعات التي تناسبها المنطقة بشكل أكبر لتأسيس الأعمال التجارية أو التوسع فيها، ستكون هذه القطاعات هي تلك التي يمكن للمنطقة أن تقدم فيها بعض الميزات التنافسية أو النسبية التي تهدف إلى توليد الكفاءات في تشغيل السلع أو شركات الخدمات التي تستقر في أراضيها، وستُترجم هذه الكفاءات إلى ربحية أكبر لرواد الأعمال ومن هذا المنظور، يمكن أن تعمل كمحددات لقرارات الاستثمار، عند تحديد القطاعات ذات الأولوية، من المهم أيضًا مراعاة احتياجات المنطقة من حيث النمو والتنمية الاقتصادية.

٦. **وضع خارطة وتحديد المشاريع الاستثمارية في المنطقة:** هناك مجموعة مهمة من المستثمرين الأجانب الذين يركزون على قطاعات البنية التحتية والطاقة والاتصال الذين يبحثون باستمرار عن مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص يمكنهم الاستثمار فيها، ومن ثم فإن تطوير مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المناطق لا يؤدي فقط إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنطقة ولكن أيضًا لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يعزز تطوير البنية التحتية والطاقة وأعمال الاتصال المطلوبة، وبالمثل ، اليوم ، يسعى جزء كبير من المستثمرين الأجانب إلى دخول الأسواق المختلفة

بأعمالهم واستثماراتهم من خلال حليف محلي، يمكن أن يكون هذا الحليف المحلي شركة على استعداد لبيع كل أو جزء من مشاركتها من أجل تنمية أو توسيع عملياتها

٧. لاجتذاب المستثمرين الأجانب في كل دولة، يوصي الباحث بتعديل إجراءات الاستثمار وذلك من خلال تعديل المرسوم الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية

- الإعفاء من الضرائب والرسوم على المواد والمكونات والمعدات المستوردة لتطوير الإنتاج، والمحاسبة لفرض الضرائب على تغيرات سعر الصرف
- الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة عند استيراد البضائع التي هي مساهمة من مستثمر أجنبي في رأس المال المصرح به خلال فترة تشكيله، والإعفاء من الرسوم الجمركية على الصادرات للسلع من إنتاجه الخاص
- تحديد أساسيات النشاط الاقتصادي للمناطق الاقتصادية الحرة وتقديم المنافع في مناطق الإنتاج التصديري.
- إنشاء هيئة استثمار مركزية: إنشاء هيئة استثمار مركزية أو وكالة مكلفة بالإشراف على أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر وتنسيقها في جميع الإمارات. يمكن لهذه السلطة أن تعمل كنقطة اتصال مركزية للمستثمرين، وتوفر التوجيه وتبسيط الإجراءات وضمان الاتساق في تفسير القوانين وتنفيذها.

تم الانتهاء والتوفيق من الله،،